Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حاجه.. اهه برضه بيقرفوه.. وأنا واللي زيي طالعين نازلين زي المناشير وماحدش يقدر يقول لينا انتوا بتعملوا ايه. احسبي كده فيه كام صنايعي في مصر.. وفيه كام حرفي.. وشوفي فيه كام مليون جنيه مفروض دول يسددوها للدولة.. مافيش حد منهم بيدفع حاجة.. لاهمه ولاحتى أصحاب الأعمال اللي رؤوس أموالها كبيره.. الوحيد الغلبان في البلد دي هوه الموظف بتاع الحكومة.. مرتبه بتقصصه الضرائب قبل مايحطه في جيبه.

(المصدر السابق، ص٩)

٤٥٧ ـ بالرغم من أن موضوع تهريب الأموال عملية سرية لايمكن تقديرها بالدقة، فإن قدّر بعض الاقتصاديين مجموع الأموال التي خرجت من سورية منذ الستينات بمايزيد على الخمسين مليار دولار، خرج معظمها عندما كان سعر الدولار أقل من خمس ليرات سورية، أي أنها حققت بعد ارتفاع سعر الدولار إلى خمسين ليرة سورية، عشرة أضعاف قيمتها بالليرات السورية. وهذا المبلغ يزيد على مجموع عائدات الموازنات السورية خلال الأعوام العشرين الماضية. أما احصائيات البنك الدولي فتقدر الأموال الهاربة بـ ٣٦٪ من الدخل القومي الإجمالي

(فؤاد هلال: معوقات استثمار المال الخارجي في سورية، في: البعث الاقتصادي، العدد ١٨، تاريخ ١٩٩٨/٦/٣٠،ص١١)

٤٥٨ ـ من المسائل الاقتصادية الهامة: قرارات منع السوريين من الوساطة للشركات الأجنبية، علماً بأنه لايوجد عقد واحد بين شركة أجنبية بل و محلية خاصة وبين الدولة أو مؤسساتها إلا ويمرّ عبر وسيط أو مجموعة من الوسطاء، كما هو معروف، بحيث أن منع الوساطة لايترجم عملياً إلا بتحرر هؤلاء الوسطاء المعروفين جيداً من المسؤوليات الضريبية ومن تحمل المسؤولية بالتضامن مع الجهات التي يمثلونها عن تنفيذ شروط العقد، مما ينجم عنه الضياع الدائم للحقوق العامة وبأحجام هائلة.

(عارف دليله: القطاع العام في سوريه ـ الواقع والآفاق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة ١٩٩٢، ص١١ ـ١٢)